القافية عند أبي العلاء المعري من خلال كتابه "عبث الوليد"

دكتور/ محمد نادي فرغلي محمد

مدرس النحو والصرف- قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة الوادي الجديد

ملخص البحث:

تنوعت علوم العربية؛ فزادتها ثراء واتساعًا، من هذه العلوم علم القافية، وقد شغلت علوم العربية الدارسين قديمًا وحديثًا؛ فقدموا دراسات في علوم الأصوات والصرف والنحو والمعاجم والدلالة والعروض والقافية، فجاء هذا البحث ليدرس قضايا القافية عند أبي العلاء المعري من خلال كتابه" عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري"؛ ليلقي الضوء على جانب مهم من حياة أبي العلاء المعري العلمية، فكما اشتهر المعري بكونه فيلسوف العربية؛ فإنه خلّف تراثًا لغويًّا وأدبيًّا جديرًا بالبحث والدراسة، وعلى رأس كتبه كتاب" عبث الوليد" الذي يضم ثروة لغوية وأدبية إذ اشتمل على كثير من الأحكام اللغوية والصرفية والنحوية والعروض والقافية من خلال دراسته لديوان الشاعر الكبير البحتري الذي لا يقل مكانة عن أبي العلاء المعري.

الكلمات المفتاحية:

القافية – القافية عند المعري – القافية في كتاب عبث الوليد – عيوب القافية في شعر البحتري – قضايا القافية عند المعري.

Abstract:

The sciences of the Arabic language have varied to increase its richness and breadth. One of these sciences is the science of rhyme. The sciences of the Arabic language have occupied both ancient and modern students. They have presented studies in the sciences of phonology, morphology, grammar, dictionaries, semantics, prosody and rhyme. The current research aims at studying the issues of rhyme of Abu Al-Ala Al-Maari through his book "Absurdity of Al-Walid in Speech on the Poetry of Abu Ubadah Al-Walid Bin Obaid Al-Buhturi". The research attempts to shed light on an important aspect of Abu Al-Ala Al-Maari's literary life. Being famous as the philosopher of Arabic, Al-Maari left a linguistic and literary heritage that is worthy of research and study. His masterpiece is the book "The Absence of Al-Walid", which includes a lot of linguistic, morphological and grammatical provisions as well as prosody and rhyme through studying the Diwan of the great poet Al-Buhturi, who is no less in stature than Abu Al-Ala Al-Maari.

keywords: Rhyme - Rhyme of Al-Maarri - Rhyme in the book of Absurdity of Al-Walid – Defects of rhyme in Al-Buhturi's poetry - Rhyme issues of Al-Maarri.

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ للهِ خالق خلقه من عَدَمٍ، أكمل لنا الدين، والنعمةَ أتمَّ، علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، وأُصلي وأُسلِّم على سيِّد الأمم خير العرب والعجم، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوي الشَّمَم، ومَنِ استَنَّ بسُنَّته، واهتدى بهديه ما نُوِّرَتْ دياجيرُ الظُّلَمِ، أمَّا بعدُ:

فقد شغلت العلوم العربية الدارسين قديما وحديثا؛ فقدموا دراسات في علوم الأصوات والصرف والنحو والمعاجم والدلالة والعروض والقافية، فجاء هذا البحث ليدرس قضايا القافية عند أبي العلاء المعري من خلال كتابه" عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري"، فكما اشتهر أبو العلاء المعري بكونه فيلسوف العربية فإنه خلّف تراثا لغويا وأدبيا جديرا بالبحث والدراسة، وعلى رأس كتبه كتاب" عبث الوليد" الذي يضم ثروة لغوية وأدبية إذ اشتمل على كثير من الأحكام اللغوية والصرفية والنحوية والعروض والقافية من خلال دراسته لديوان الشاعر الكبير البحتري الذي لا يقل مكانة عن أبي العلاء المعري؛ فقد ذكر أبو هلال العسكري في كتابه ديوان المعاني أن الصولي قال:" سمعت عبد الله بن المعتز يقول: لو لم يكن للبحتري إلا قصيدته السينية في وصف إيوان كسرى، فليس للعرب سينية مثلها..." [1] وذكر ابنُ الأثير البحتري فقال:" وسئل أبو الطيب المتنبي عنه وعن أبي تمام وعن نفسه، فقال: "أنا وأبو تمام حكيمان، والشاعر البحتري"[2] .

أَهْدَافُ الْبَحْثِ:

- دراسة القافية؛ من حيث حروفها وحركاتها وعيوبها، وما يتعلق بها عند أبي العلاء المعري في كتابه" عبث الوليد".

أَهَمِّيَّةُ الْبَحْثِ:

تأتي أهمِّيَّةُ الْبحثِ مِنْ كونه يقدم دراسة في علم القافية عند أبي العلاء المعري من خلال كتابه عبث الوليد؛ ويحاول أن يكون لبنة في إعادة قراءة التراث العربي وتجليته والإفادة القصوى منه؛ بتهذيبه، وترتيبه، وتصنيفه ، ويدعو الباحثين أن يُولُوا التراث مزيدًا من الاهتمام والدراسة.

---

[1] – ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، ٢/ ٦٣، الناشر: دار الجيل – بيروت.

[2] – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ٢/ ٣٤٨، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْبَحْثِ:

يعد كتاب" عبث الوليد" مادة خصبة لقضايا اللغة والنحو والصرف والعروض والقافية؛ فآثرت علم القافية؛ لأوضح أثر أبي العلاء المعري فيه، وأفيد نفسي والباحثين من جهود فيلسوف العربية في علم القافية، والحمد لله فقد وجدت الكثير من قضايا القافية؛ فقمت برصدها وتصنيفها، وتحليلها؛ فالله الفضل والمنة.

تساؤلات البحث:

يحاول البحث أن يجيب على عدة تساؤلات من خلال دراسة القافية عند أبي العلاء المعري من خلال كتابه" عبث الوليد" هذه التساؤلات هي:

هل يعتبر المعري واحدا من مؤسسي علم القافية؟

هل قدم المعري جديدا لعلم القافية؟

هل يعد كتاب" عبث الوليد" مادة خصبة لتجلية آراء المعري ومذهبه في علم القافية؟

الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت علم القافية، كذلك هناك الكثير منها تناولت أعمال أبي العلاء المعري بالدراسة والتحليل والنقد، غير أن دراستي هذه ركزت على جانب مهم من تميز المعري وهو علم القافية عنده من خلال كتابه:" عبث الوليد" الذي يعد دراسة لشعر البحتري، ومن الدراسات السابقة:

- القوافي، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د/ عزة حسن، ط٢، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م.
- القوافي، للقاضي أبي يعلي التنوخي، تحقيق: د/ عوني عبد الرؤوف، ط٢، مطبعة الحضارة العربية بالفجالة، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م.
- القوافي وما اشتقت ألقابها منه، للمبرد، حققه وقدم له وعلق عليه: د/ رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٢م.
- كتاب الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٤م– ١٤١٥ه.
- الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي، لإسماعيل بن أبي بكر المقرئ، تحقيق: عبدالله إبراهيم الأنصاري، مكتبة الإرشاد– صنعاء، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م.

- العروض الواضح وعلم القافية، د/ محمد علي الهاشمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- التسهيل في علمي الخليل، دكتور: أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
- القافية في العروض والأدب، الدكتور: حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

حُدُودُ الْبَحْثِ:

استهدف البحث كتاب" عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري"، لأبي العلاء المعري، فقمت بدراسة الكتاب، وجمعت قضايا علم القافية، ووثقتها من كتب القافية ما أمكنني ذلك، وقسمتها وقمت بدراستها وتحليلها.

مَنْهَجُ الْبَحْثِ:

اعتمدتِ الدِّراسة على المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ حيث قمتُ باستقراء قضايا القافية في كتاب عبث الوليد، فاستخرجتُ ما يخص القافية، ووثَّقتُه، ورتبته، ودرسته.

هَيْكَلُ الْبَحْثِ:

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مُقَدِّمة وأربعة مباحث، أمَّا المقدِّمة فقد ذكرتُ فيها أهدافَ البحث وأهمِّيَّته وأسباب اختياره وتساؤلاته والدراسات السابقة، وحدوده ومنهجه وهيكله، وأمَّا المبحث الأول فجاء بعنوان: قضايا القافية

والمبحث الثاني عنوانه: قضايا حروف القافية

والمبحث الثالث عنوانه: قضايا حركات القافية

والمبحث الرابع عنوانه: قضايا عيوب القافية

وأمَّا الخاتمة فقد أثبتُّ فيها أهمَّ النَّتائج الَّتي تَوَصَّلَ إليها البحث، وأهمَّ التَّوصيات الَّتي يُوْصِي بها الباحث، ثم جاءت قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

المبحث الأول: قضايا القافية

القضية الأولى: في أنواع القوافي:

يقول أبو العلاء المعري" ومن التي أولها[١]: بَاتَ نَدِيمًا لِيَ حَتَّى الصَّبَاحْ

كانت هذه القصيدة مطلقة في النسخة، والصواب تقييدها[٢]، فأما حذفه الياء في مثل قوله" اطِّراحْ[٣]"، و "جناح"[٤]، وهو يريد: اطّراحي وجناحي، فهو كثير جدًّا في أشعار العرب وغيرها، ومنه قول طرفة[٥]:

مَنْ عَائِدِي اللَّيْلَةَ أَمْ مَنْ نَصِيحْ بِتُّ بِهَمٍّ فَفُؤَادِي قَرِيحْ

يريد: نصيحي، وكذلك قول لبيد[٦]:

وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ

يريد: وعجلي، وحذف الياء من "النواحي[٧]" سائغ أيضًا، وهو كقول الآخر[٨]:

إِنَّكَ لَوْ ذُقْتَ الْكُشَى بِالْأَكْبَادْ لَمَا تَرَكْتَ الضَّبَّ يَعْدُو بِالْوَادْ

ولو استعمل مثل هذا في غير القافية؛ لكان عند الكوفي جائزا من غير ضرورة، بل يجعله لغة للعرب، وأما سيبويه فيعده من الضرورات، كما قال الشاعر[٩]

فَطِرْتُ بِمُنْصِلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطنَ السَّرِيجا

يريد الأيدي"[١٠].

---

[١]- وعجزه: أغيد مجدول مكان الوشاح، القصيدة ١٧٦، ديوان البحتري، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، ١/ ٤٣٥، دار المعارف – بمصر، الطبعة الثالثة.

[٢]- القوافي المقيدة: هي ما كان رويها ساكنا، والقوافي المطلقة: هي ما كان رويها متحركا. ينظر: الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي، لإسماعيل بن أبي بكر المقرئ، تحقيق: عبدالله إبراهيم الأنصاري، ص ١٩٣، مكتبة الإرشاد– صنعاء، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م.

[٣]- في قوله: إن كان لي ذنب فعفوا، وإن لم يك لي ذنب ففيم اطراحْ

[٤]- في قوله: إني من صدك في لوعة تغولت لي وهاضت جناحْ

[٥]- البيت في: ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، ص١٤٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة العربية الثانية، ٢٠٠٠م.

[٦]- وصدره: إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفَلْ، والبيت من الرمل في: ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، ص ٩٠، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٤ – ١٤٢٥ه.

[٧]- وذلك في قوله: يُخْبِرْنَ عَنْ قَلْبٍ قَدِيمٍ الْهَوَى فِيكَ وَعَنْ صَدْرٍ أَمِينِ النَّوَاحْ

[٨]- الرجز في: عيون الأخبار، لابن قتيبة، ٣/ ٢٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨ هـ ، ومقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ٥/ ١٨٣، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، و المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، المحقق: عبد الحميد هنداوي، ٧/ ١٠٠، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، و المخصص، لابن سيده، المحقق: خليل إبراهم جفال، ٤/ ٤٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، و أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ٢/ ١٣٧، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م، ولسان العرب، لجمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ ه.

[٩]- البيت في: الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ١/٢٧، ٤/ ١٩٠، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م ، والخصائص، لابن جني،٢/ ٢٧١، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، ودرة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، ١/ ١٤٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨ه، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري،١/ ٣٢٠، الناشر: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م، ، والبيت من شواهدهم لحذف الياء من" الأيدِ" ضرورة تبعا لما ذهب إليه سيبويه.

١٠- ص ١٢٧: ١٢٩.

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يعرف القافية المقيدة من خلال نسبة البيت الشعري إليها وهي التي تنتهي بحرف ساكن، كما يعرف القافية المطلقة بأنها تنتهي بحرف متحرك، كما يذهب إلى جواز حذف الياء من أواخر كلمات القافية، واستشهد على كثرة وقوع ذلك بشعر طرفة بن العبد، ولبيد، وغيرهما، وأن حذف الياء من كلمات القافية جائز باتفاق، ولو وقع الحذف في غير القافية لصار جائزا من غير ضرورة عند الكوفيين، بينما سيمنع ذلك البصريون، وسيقولون بشذوذه؛ لعدم وجود داعٍ لذلك.

القضية الثانية: التفخيم والإمالة في حروف القافية:

يقول أبو العلاء المعري:" ومن التي أولها[1]: **اخْلَعْ بِبَغْدَادَ الْعِذَارَا**

لَا مُسْلِمُونَ وَلَا يَهُو دُ وَلَا مَجُوسُ وَلَا نَصَارَى

من أنشد "نصارى" في هذا البيت فأمال فقد أساء إساءة بينة، وإنما ينبغي أن تفخم لتكون القوافي على منهاج واحد، وكذلك جميع ما يقع فيه قافيتان إحداهما يقوى فيها التفخيم والأخرى يستحسن فيها الإمالة، فإنما ينبغي أن يحمل على أغلب القافيتين"[2]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يؤسس لقاعدة موسيقية هي المحافظة والالتزام بدرجة واحدة من درجات الإيقاع، فإذا أتيح للمنشد التفخيم والإمالة في قصيدة واحدة فعليه أن يختار الأغلب منهما؛ ليحافظ على نغمة واحدة تعطي ترددات متساوية مما يعطي توازيا إيقاعيا طوال القصيدة، ويجعل اللحن الموسيقي يخرج بأطوال متساوية ودرجة واحدة، ويعد هذا إضافة جديدة لصور الموسيقى الخارجية للقصيدة العربية.

القضية الثالثة: صراع النحو والقافية

يقول المعري:" قوله[3]: **فَأَنْتَ الْمَجْدُ مَقْسُومٌ مُشَاعُ**

جعل مقسوما مشاعا بدلا من المجد، والكلام قد تم بقوله: فأنت المجد، ولولا أن القافية مرفوعة لكان نصب" مقسومٌ" أجود"[4]

يستنتج البحث أن أبا العلاء يختار الحفاظ على حركة حرف الروي في القصيدة؛ ليحافظ على وحدة البناء الموسيقي والإيقاعي للقصيدة، وإن كان هذا الحفاظ

---

[1] – ملحق الديوان ص: ٢٥٦٥، قصيدة رقم: ٤٢.

[2] – عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد عبيد البحتري، تحقيق: ناديا علي الدولة، ص ٢٤٤، تحقيق الكتاب جزء من رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة القاهرة، ونوقشت سنة ١٩٧٦.

[3] – البيت في ديوان البحتري: تَعُمُّ تَفَضُّلًا وَتَبِينُ فَضْلًا وَأَنْتَ الْمَجْدُ مَقْسُومٌ مُشَاعُ، ص ١٢٤٦، قصيدة رقم: ٥٠٠.

[4] – عبث الوليد: ص ٢٧٤.

يؤدي إلى تكرار المعنى وعدم إضافة معانٍ جديدة، ويقدم الحفاظ على حركة حرف الروي على تغييره وإن كان مع التغيير إضافة جديدة للمعنى.

القضية الرابعة: الإضافة إلى القافية:

يقول المعري:" ومن التي أولها[1]: **أَزَالَ عَنْكَ الْمِائَتَيْ صَفْعَهْ**

إن أضاف إلى القافية فرديء لا يجوز عند البصريين، وقد أجازه بعض الناس، وإن نصب القافية على التمييز وحذف النون ساغ عند أهل البصرة وغيرهم، ويكون حذف النون ها هنا مثل حذفها في قوله[2]:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

على رأي من رفع "إسارٌ" ولم يجعل قوله: " **خُطَّتا" مضافة إلى إسارٍ**"[3]

يستنتج البحث أنا أبا العلاء يرى أن الإضافة إلى القافية رديء لا يجوز عند البصريين، وإن أجازه بعض الناس، ويقدم أبو العلاء حلا للتخلص من الإضافة إلى القافية وهو أن ينصب المضاف إليه على التمييز وتظل نون المضاف محذوفة، وحذف نون المثنى دون إضافته سائغ ومشهور، وضرب أبو العلاء مثلا لذلك ببيت لتأبط شرًّا.

القضية الخامسة: القافية موضع الوقف:

يقول المعري:" لأن بعض العرب يقول في الوقف: هذا عبُدْ، فيضم الباء، ينقل إليها حركة الدال، ويقول في الخفض: مررت بعبد، فأجراه أوسٌ في الوصل مجراه في الوقف؛ لأن القافية موضع وقوف، وهو في بيت أوس[4] أحسن منه في بيت أبي عبادة[5]؛ لأن هذا في أول البيت وذاك في آخره"[6]

---

[1]- وصدره: تستنصر الله على سيد، الديوان٢/ ١٣٢٣، البيت:٣، من القطعة" ٥٢٤".

[2]- البيت من الطويل لتأبط شرا في: ديوان تأبط شرا، اعتنى به:عبدالرحمن المصطاوي، ص٣١، دار المعرفة- بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ٧/ ٥٠٢، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ١/ ٥٨، ٢/ ١٦٢، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٩م، ولسان العرب ٧/ ٢٨٩ "خطط"، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٧، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، ٢/ ٩٤٤، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ٢/ ٨٤٣، ٩١٧، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني، ٢/ ١٨٢، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ١/ ١٨٧، ٢/ ٥٢٦، المكتبة التوفيقية، مصر، وهو من شواهدهم على حذف نون التثنية للضرورة في رواية:" إسارٌ ومنَّةٌ" وأما من خفض" إسارِ ومنةٍ" فهو من شواهدهم على الفصل بين المتضايفين بـــ"إما" للضرورة أيضا.

[3]- عبث الوليد: ص ٢٨٧.

[4]- هو قوله: أبني لبينى إن أمكم أمة وإن أباكم عبُدْ.

[5]- وهو قوله: عبُدٌ يعتق في إنعامه منهم الدهر وحر يسترقْ.

[6]- عبث الوليد: ص ٣٤١.

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يجيز الوقف بالسكون في القافية المتحركة، ويعطي برهانا صرفيا بأن تنقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبلها، وهذا جائز في القافية أحسن منه في باقي البيت الشعري؛ لذلك فهو يستحسن الوقف في بيت أوس؛ لأن الوقف في القافية عن الوقف في بيت البحتري الذي جاء في أول البيت.

القضية السادسة: القوافي المشددة:

يقول المعري:" ومن التي أولها[1]: **قَالَتِ الشَّيْبُ بَدَا قُلْتُ أَجَلْ**

كان على القوافي المشددة مثل" الأقل[2]" و"الأسل[3]" تشديد، وذلك عندهم خطأ؛ لأن التخفيف لازم"[4]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يوجب تخفيف التشديد في حرف الروي؛ ليتماشى مع باقي روي القصيدة الساكن.

القضية السابعة: تخفيف الحرف المشدد في القافية:

يقول المعري:" وتخفيف المشدد إنما يستعمل في القوافي المقيدة إذا وقع الحرف آخرًا، فأما إذا كان متوسطا فتخفيفه لا يعرف...، ولو شدد أبو عبادة باء "قُطْرَبُّلِ"[5] في هذا الموضع، لكان في البيت[6] ما تنكره الغريزة، وليس هو بالكسر؛ لأنه رد إلى الأصل على ما يدعيه الخليل"[7]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يقول بتخفيف الحرف المشدد في القوافي المقيدة إذا كان الحرف واقعا أخيرا، وتشديد كلمة" قطربُّل" في بيت البحتري لا يعتبر كسرا، وإنما رده أبو العلاء إلى إنكار الغريزة لذلك، وقد ورد في المعاجم تشديد باء الكلمة.

---

[1]- وعجزه: سبق الوقت ضرارا وعجل، الديوان٣/ ١٧١٥، قصيدة رقم ٦٦٨.

[2]- من البيت١٥، وهو قوله:

نطلب الأكثر في الدنيا وقد نبلغ الحاجة فيها بالأقل.

[3]- من البيت١٣، وهو قوله:

أكبرت نفسي وكرها أكبرت أن تلقى النيل من كف الأسل، وفي الديوان: " من كف الأشل"

[4]- عبث الوليد: ص ٣٩٥.

[5]- قطربل: قرية بين بغداد وعكبرا، ينسب إليها الخمر" ينظر: لسان العرب١١/ ٥٥٩.

[6]- البيت هو: يَوْمٌ بِغُمَّى تُجَلَّى بِطَلْعَتِهِ الْـــــــ ـــــغَمَّاءُ أَوْ لَيْلَةٌ بِقُطْرُبُل. من ديوانه ٣/ ١٨٥٣، قصيدة رقم: ٧١٠.

[7]- عبث الوليد: ص ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣.

القضية الثامنة: التأسيس:

يقول المعري: " ومن التي أولها: **خلٌّ قَريبٌ بَعيدٌ في تَطَلُّبِه**[1]

يَفْديكَ بِالنَّاسِ صَبٌّ لَوْ يَكُونُ لَهُ أَعَزُّ مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ فَدَاكَ بِهِ

"فداك به" مع "تغضبه" مكروه[2]، وقد أجاز القدماء مثله، وإنما احتملوه؛ لأن الألف في "فداك" في كلمة منفصلة من الكلمة التي فيها الروي، وهو قوله (به)، ولو كان الروي في كلمة لا إضمار فيها كان جوازه[3] **أسهل وأكثر**[4]، **كما قال**[5]:

وَطَالَ مَا وَطَالَ مَا وَطَالَ مَا كَفَى بِكَفٍّ خَالِدٍ وَأَطْعَمَا

ولو أن الكلمة التي فيها الروي على ثلاثة أحرف، قطعت الوصلة من الألف التي قبلها[6]، أشد من قطع الكلمة التي هي على حرفين مثل قوله "ما" في "طالما"، ومن ذلك قول عنترة[7]:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي"[8]

مما سبق سيتنتج البحث أن أبا العلاء يكره وقوع التأسيس بين" فداك به" و" تغضبه" حتى وإن وقع التأسيس في كلمتين منفصلتين إحداهما فيها ضمير وفيها الروي، وقد ذكر أبا العلاء أن القدماء أجازوا وقوع التأسيس في مثل ذلك.

القضية التاسعة: تشديد المخفف في القافية

يقول المعري:" ومنها[9]:

وَقَائِلَةٍ وَالدَّمُّ يَصْبُغُ خدّها رُوَيْدَكَ يَابْنَ السِّتِّ عَشْرَةَ كَمْ تَسْرِي

---

[1]- وعجزه: وَالْمَوْتُ أَسْهَلُ عِنْدِي مِنْ تَغَضُّبِهِ ، القطعة ١٠٧ من ديوانه ١/ ٣٠٣

[2]- أراد أن في قوله " فداك به" ألف تأسيس، و "تغضبه" ليس فيها تأسيس، وهو مكروه في رأيه.

[3]- أي: جواز إهمال ألف التأسيس.

[4]- قال ابن رشيق:" وإذا كان ألف التأسيس في كلمة وحرف الروي في كلمة أخرى لم يعدوها تأسيسا لبعدها، إلا أن يكون حرف الروي مع مضمر متصل أو منفصل فإن الشاعر بالخيار إن شاء جعل الألف تأسيسا، وإن شاء لم يجعلها تأسيسا" العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١/ ١٦١، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١ه – ١٩٨١م، وينظر: الإرشاد الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي، لمحمد الدمنهوري،ص ٩٤، ٩٥، مكتبة المتنبي، ٢٠٠٧م، وكتاب الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، ص ١٠٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٤م– ١٤١٥ه.

[5]- بلا نسبة في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، ١١/ ٧٢٥٥، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م، والقسطاس في علم العروض، للزمخشري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ١/ ٩٩، الناشر: مكتبة المعارف بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية المجددة، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

[6]- أي: تزيد البعد بين الألف وآخر القافية، أكثر مما تفعله كلمة الروي إذا كان على حرفين، ونقل الدمنهوري:" وذلك لأن الألف آخر القافية قاض بعدم التزامها، فإذا انضم إلى البعد الانفصال قويَ المانع وضعف الموجب فلم تُجْعَل تأسيسًا حينئذ، وإنما جعلت تأسيسا إذا كان الروي في الكلمة الأخرى ضميرا أو بعضه؛ لأن شدة احتياج الضمير لما قبله يعارض الانفصال" الإرشاد الشافي ٩٥

[7]- البيت في: ديوان عنترة، ص ٢٢٢، تحقيق ودراسة: المكتب الإسلامي، والإرشاد الشافي٩٥، وعجزه في العمدة١/ ١٦١، وهو من شواهدهم على عدم التأسيس في ألف" ألقهما" لأنها في كلمة والروي في كلمة أخرى لا إضمار فيها. وفي الديوان:" والناذرين إذا لقيتهما" وفي الإرشاد:" ولم ألقهما".

[8]- عبث الوليد: ص ٩٣، ٩٤

[9]- البيت في الديوان: والدمع يصبغ، الديوان ١٠٨١، قصيدة رقم ٤٢٥.

تشديد "الدم" رديء جدا، ولو كان في قافية كان أسهل؛ لأنهم يقفون على تشديد المخفف...، فأما بيت أبي عبادة إذا خفف فيه الدم؛ فإنه يحدث فيه زحاف[١] لم تجر عادة المحدثين بمثله، وقد زاحف أبو عبادة في مواضع كثيرة زحافا ليس من هذا الجنس"[٢]

ومما سبق يستنتج أن البحتري يجيز تشديد غير المشدد في القافية، إلا أن التشديد الواقع في غير القافية يحدث زحافا غير مقبول، ولم تجر عادة المحدثين بمثله، ينشأ عن تخفيف "الدم" في بيت البحتري هو دخول الكف على" مفاعيلن" فتصبح" مفاعيلُ"

القضية العاشرة: ترك الهمز في حروف القافية

يقول المعري:" ومن التي أولها[٣]: **بِاللهِ يَا رَبْعُ لمّا ازْدَنْتَ تِبْيَانَا**

عَجْزٌ مِنَ الدَّهْرِ لَا يَأْتِي بِعَارِفَةٍ إِلّا تَلَبَّثَ دُونَ الأَتي وَاسْتَانَى[٤]

" استانَى" أصلها الهمز؛ لأنها من الأناة، ولا يجوز أن يهمز في هذا الموضع؛ لأنها قد وقعت مع ألفات في القافية، ولا يجوز أن تقع معهن الهمزة، وكذلك "الرأل" أصله الهمز، ولا يجوز همزه في قول امرئ القيس[٥]:

كَأَنَّ مَكَانَ الرِّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَالِ

كما لا يجوز همز "راسٍ" في قول الآخر[٦]:

يَقُولُ لِيَ الْأَمِيرُ بِغَيْرِ جُرْمٍ تَقَدَّمْ حِيْنَ جَدَّ بِنَا الْمِرَاسُ[٧]

فَمَا لِيْ إِنْ أَطَعْتُكَ مِنْ حَيَاةٍ وَمَا لِي غَيْرَ هَذَا الرَّأْسِ رَاسُ[٨]

فأما "الرأس" الذي ليس في القافية فالمنشد فيه مخير إن شاء همز، وإن شاء ترك"[٩]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يذهب إلى وجوب قلب الهمزة ألفا ليصبح ألف التأسيس الذي يلزم في كل أبيات القصيدة، وضرب أمثلة من شعر البحتري وامرئ القيس وغيرهما على كثرة ورود ذلك في أشعار العرب.

١- أي أن الزحاف الذي ينشأ عن تخفيف "الدم" في بيت البحتري هو دخول الكف على" مفاعيلن" فتصبح" مفاعيلُ".

٢- عبث الوليد: ص ٢٣٧: ٢٣٩.

٣- وعجزه: وقلت في الحي لما بان لم بانا" من ديوانه ٢١٤٩/٤، قصيدة رقم: ٨١٢.

٤- البيت رقم: ١٠.

٥- وصدره: وصم صلاب ما يقين من الوجى، الديوان ١٤٤.

٦- البيتان في ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، ٢/ ٢٥٠، الناشر: دار الجيل – بيروت.

٧- في ديوان المعاني:" بغير شك".

٨- في ديوان المعاني: وما لي إن أطعتك... وما لي بعد هذا الرأس.

٩- عبث الوليد: ص ٥٠٠.

المبحث الثاني: قضايا حروف القافية

١- قضايا حرف الروي:

الروي" هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه؛ فيقال قصيدة رائية أو دالية، ويلزم في آخر كل بيت منها، ولابد لكل شعر قل أو كثر من روي...، وسمي رويا لأن أصل روى في كلامهم للجمع والاتصال والضم، ومنه الرواء الحبل الذي يشد على الأحمال والمتاع ليضمها، وكذلك هذا الحرف الروي ينضم ويجتمع إليه جميع حروف البيت؛ فلذلك سمي رويا"[١]

يقول أبو العلاء المعري:" ومن التي أولها[٢]:

لَنَا أَبَدًا بَثٌّ نُعَانِيْهِ مِنْ أَرْوَى

ذكر مؤلف هذه النسخة على حروف المعجم هذه القصيدة تابعة للممدودات، وهذا وهم؛ لأن القصائد تنسب إلى الروي، فإن كان روي هذه القصيدة ألفًا فهي في باب الألفات، والممدودات رويها همزة، وإذا جعل روي هذه القصيدة واوًا فينبغي أن تكتب في حرف الواو، وإذا جعل رويها الألف فقد لزم الشاعر فيها ما لا يلزم وهو الواو"[٣]

من قول أبي العلاء السابق يستنتج الباحث أن أبا العلاء يقول بقول العلماء أن القصائد تنسب إلى الروي[٤]، ثم اتهم أبو العلاء مؤلف نسخة الديوان بالوهم؛ لأنه نسب هذه القصيدة إلى الممدوات التي رويها الهمزة، ثم يصحح نسب هذه القصيدة إلى رويها وهو الألف، إلا أن نسبة القصيدة إلى الألف ستجعل الشاعر يقع في أنه التزم شيئا في القافية لم يكن من المفترض أن يلتزمه، وهو التزام الشاعر بحرف" الواو" في كل القصيدة، وهو حرف ليس من حروف القافية اللازمة في كل القصيدة، ثم يجيز أن تنسب القصيدة إلى الواو؛ فكان على مؤلف النسخة أن ينقلها إلى حرف الواو؛ وبذلك يتخلص من لزوم ما لا يلزم.

ومن قضايا حرف الروي:

يقول المعري:" ومن التي أولها[٥]:

يأبى سموُّك واعتلاؤكْ

هذه القصيدة في قول جل الناس ينبغي أن تكون في الكاف، وعلى قول بعضهم يجوز أن تكون فيما رويه همزة"[٦]

١- الكافي في العروض والقوافي، ص ١٤٩، ١٥٠، وينظر: التسهيل في علمي الخليل، دكتور: أحمد سليمان ياقوت، ص١٤٦، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.

٢- وعجزه: وحُزْوَى وكم أَدْنَتْكَ من لَوْعَةٍ حُزْوَى. الديوان ٥٣

٣- عبث الوليد: ص ٢٦

٤- ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي، ص ١٤٩.

٥- وعجزه: إلا التي فيها سناؤك. الديوان ص٣٧

٦- عبث الوليد: ص ٣٠

ومما سبق يتضح أن أبا العلاء يجيز أن تنسب هذه القصيدة إلى روي الكاف وهو قول جل الناس؛ وهي حينئذ مقيدة مؤسسة[١]، ويجيز أن تنسب إلى الهمزة؛ وهي حينئذ مطلقة مردوفة[٢].

ومن قضايا حرف الروي:

يقول المعري:" في قوله[٣]:

" **عَمْرِي لَقَد فُتَّ الرِّجا لَ وبان يوم السبق شاوكْ**[٤]

قوله" شاوكْ"[٥] على مذهب الخليل جيد؛ لأنه يجعل الروي الكاف؛ فيكون الواو دخيلا[٦]، ومن جعل الروي الهمزة، وهو قول لبعض المتأخرين، فهو عنده رديء؛ لأن "شاوكَ" لا يجوز أن تهمز واوها، وسماؤك لا يجوز أن نجعل همزتها واوا، وإنما تُجعل بين بين. وقد أجاز بعضهم أن يقال: سماوك وكساوك، فتجعل الهمزة واوًا، وليس ذلك بجائز عند البصريين أصحاب القياس"[٧]

من القول السابق يتضح أن المعري يذهب مذهب الخليل في قوله" شاوك" بأن جعل الكاف رويا، والألف تأسيسا[٨]، والواو دخيلا، ومن قال من المتأخرين أن الهمزة روي فقد وصفه المعري بالرداءة؛ وبنى رأيه معتمدا على القاعدة الصرفية؛ لأن شاوك لا يجوز أن تهمز واوها، كما لم تقلب همزة" سماء" واوا، وإن أجاز بعضهم " سماوك وكساوك" بقلب الهمزة واوا؛ فقد منع البصريون ذلك، على أن المقطوعة التي ضمت البيت ذكرت في الديوان في روي الهمزة.

ومن قضايا الروي: في قوله[٩]:

" **أَعْطَى الْقَلِيلَ وَذَاكَ مَبْلَغُ قَدْرِهِ ثم اسْتَرَدَّ وذاك مَبْلَغُ رَائِهِ**

---

[١]- الكافي في العروض والقوافي ص١٤٦.

[٢]- السابق ص ١٤٧.

[٣]- البيت من مجزوء الكامل، وهو في الديوان ص ٣٧، وروايته: " وفات يوم السبق شاوك"

[٤]- عبث الوليد: ص ٣٠، ٣١

[٥]- " ويجيء" اسم الفاعل في بعض الأجوف "بالقلب" المكاني وهو نقل حرف عار عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر، وكل واحد منهما معروض للعارض الآخر "نحو: شاك أصله شائك"؛ أي إذا لم يقلب بالمكان كان حقه أن يقال شائك، وأصله شاوك من الشوك، وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع، فأعل إعلال غاز، فعلى هذا يقال: جاءني شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا، وأما من قال جاءني شاك بالرفع ورأيت شاكا ومررت بشاك بالجر، فقد حذف حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف، وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال: شائك" شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين بدكنفوز، ١/ ١٣٣، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ه – ١٩٥٩م.

[٦]- الدخيل:" هو الحرف الذي بين التأسيس والروي" الكافي في العروض والقوافي ١٥٦، وبذلك يكون الكاف رويا، والألف تأسيسا، والواو دخيلا في قوله:" شاوك"

[٧]- عبث الوليد: ص ٣٠، ٣١

[٨]- والتأسيس لا يكون إلا بألف قبل حرف الروي بحرف...، وإنما سمي تأسيسا؛ لأن الألف ههنا للمحافظة عليها كأنها أسٌّ للقافية" الكافي ١٥٣، ١٥٥.

[٩]- الديوان ص ٢٩، وروايته: وذاك مبلغ وائه"

حال الياء ها هنا مع الهمزات في "مائه" و "سمائه"، أقبح من حال الواو في قوله "شاوك"؛ لأن الهمزة ها هنا رويٌّ، وتغييرها قبيح، والاختلاف في تصييرها ياء كالاختلاف في الواو"[1]

مما سبق يستنتج الباحث أن أبا العلاء يرى أن الهمزة في رائه هي الروي، وأن أصلها ياء، ولكن قلبها ياء أقبح من قلب واو شاوك إلى همزة في المسألة السابقة، وتعيين أبي العلاء لحرف الروي هنا مبني أيضًا على القاعدة الصرفية التي تمنع قلب الهمزة ياء؛ وبالتالي يكون الروي هو الهمزة.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" ومن التي أولها[2]:

أيها الطالب الطويل عناؤه ترتجي شأو من يفوتك شاوه

أصل "الشأوِ" الهمز، ولا يجوز أن يهمزها هنا "شاوه" في القافية، والشأو الأول يجوز همزه وترك همزه"[3]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يذهب إلى قلب الهمزة واوا في القافية، ويجوّز قلبها أو إبقائها همزة في باقي أجزاء البيت الشعري، وقد ذكر محقق الديوان هذه المقطوعة في روي الهمزة، وكانت كلمات القافية في الأبيات التالية: " ارتقاؤه – سماؤه – رواؤه – ماؤه – ضياؤه – رجاؤه – انتضاؤه – مساؤه – استبطاؤه – ابتداؤه – مضاؤه" فلو كان الأمر كما ذهب المعري بأن تقلب الهمزة واوا لوجب ذلك في باقي المقطوعة، وهو لا يجوز؛ لذلك يذهب البحث إلى أنه يجوز همز القافية لتصير شاؤه؛ للزوم الهمزة في باقي أبيات المقطوعة.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" ومن التي أولها[4]:

جَلَوْتُ مِرْآتِي فَيَا لَيْتَنِي تَرَكْتُها لَمْ أَجْلُ عَنْهَا الصَّدَا

هذه الأبيات يجوز أن تكتب في الدال وهو أحسن، ويحتمل أن تكتب في الألف"[5]

---

[1]- عبث الوليد: ص ٣٤

[2]- الديوان ص ٣٠، وروايته:" ترتجي شأو من يفوتك شاوُهُ".

[3]- عبث الوليد: ص ٣٤

[4]- الديوان ص ٦٥

[5]- عبث الوليد: ص ٣٥

وقد ذكرت هذه المقطوعة في الديوان في روي الألف المقصورة، وقد أجاز أبو العلاء أن تنسب لروي الدال وهو الأحسن عنده، ويكون الألف وصلا، ويجوز أن يكون الألف هو الروي وتنسب إليه المقطوعة.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" ومن التي أولها[١]:

تذكَّر محزونا وأنّى له الذكرى[٢]

يحتمل أن تُجعل هذه القطعة في الراء وهو أقوى، ويجوز أن تجعل في الألف"[٣]

وقد ذكرت هذه المقطوعة في الديوان في روي الألف المقصورة، وقد أجاز أبو العلاء أن تنسب لروي الراء وهو الأحسن عنده، ويكون الألف وصلا، ويجوز أن يكون الألف هو الروي وتنسب إليه المقطوعة.

ومن القضايا: أثر التصريع في تعيين حرف الروي

يقول المعري:" وقوله[٤]:

عزمي الوفاء لمن وفا والعذر ليس به جفا

هذا البيت يجوز أن يجعل في المهموز الممدود على أن لا يكون مصرّعًا[٥]، فإن صُرِّعَ جاز أن يجعل من حيز الفاء ومن حيز الألف"[٦]

ذهب أبو العلاء إلى إجازة التصريع في هذا البيت الشعري، و" التصريع هو الذي يعلن عن عملية التوقع لدى المتلقي، وتتمثل فائدته في إحداث إيقاع مؤثر في حركة الذهن أولا، ثم أثر هذا الإيقاع في توجيه الدلالة ثانيًا، التي تتضح بدورها في بقية أبيات النص، والتصريع يشيع في شعر المتقدمين؛ لأنه شرط من شروط المطلع الجيد عندهم"[٧]، وذهب إلى أن هذا التصريع يؤثر في تحديد حرف الروي؛ فلو حصل التصريع كان الروي هو الألف أو يكون الفاء رويا والألف وصلا، أو الروي الألف، وإن لم يحصل التصريع كان الروي هو الهمزة، وقد نسب هذا البيت مع بيت آخر في

---

[١]- الديوان ص ٥٨

[٢]- وعجزه: وفاضت بغزر الدمع مقلته العبرى

[٣]- عبث الوليد: ص ٣٥

[٤]- الديوان ص٦٤.

[٥]- التصريع في الشعر بمنزلة السجع من النثر، وفائدته أنه قبل كمال البيت الأول من القصيدة تعلم قافيتها؛ وذلك بسبب التوافق في حرف الروي(وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة) بين الضرب(وهي آخر تفعيلة في المصراع الأول) والعروض(وهو آخر تفعيلة في المصراع الثاني" الجامع لفنون اللغة العربية والعروض، عرفات مطرجي، ص ٢٣١، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

[٦]- عبث الوليد: ص ٣٨

[٧]- النص الشعري القديم وجماليات القراءة، أ.د/ محمود علي عبدالمعطي، ٢٣٤، ٢٣٥، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ه – ٢٠١٥م.

روي الألف في الديوان؛ وبذلك يكون للتصريع أثر في تحديد حرف الروي؛ وبالتالي تحديد موضع القصيدة في الديوان.

ومن قضايا تعيين حرف الروي:

يقول المعري:" وقوله[١]:

قُلْ لِأَهْلِ الوُقُوفِ مُوتُوا بِغَيْظٍ وَابْكِ مِمَّا أَقُولُهُ يَابْنَ عِيْسَى

الأقوى في هذا أن يكون في حرف السين، وقد يجوز أن يكون في حرف الألف على ضعف، والذي ألَّف هذه النسخة خلط بين الألف والهمزة، وكان ينبغي أن يُفَرِّقَ بينهما"[٢]

ورد هذا البيت مع بيت آخر في الديوان في روي الألف المقصورة، وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى أن الأقوى هو نسبة هذين البيتين إلى روي السين، وأنه يجوز أن ينسبا إلى روي الألف على ضعف، ولم يقدم دليلا على ترجيحه، فالألف في كلمتي" عيسى وموسى – كلمتي القافية في البيتين – لازمة.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" ومن التي أولها[٣]: **رَأَتْ وَخْطَ شَيْبٍ فِي عِذَارِي فَصَدَّتِ**

شَكَرْتُ السَّحَابَ الْوُطْفَ حِيْنَ تَصَوَّبَتْ إِلَيْهِ فَأَدَّتْ مَاءَهَا حِيْنَ أَدَّتِ

وهذه القصيدة على مذهب جل الناس رويها "تاء"، وقد لزم فيها ما لم يلزم وهو الدال، وفي قول بعضهم إن الدال هي الروي، وهو قول مرفوض"[٤]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يذهب إلى تعيين حرف الروي وهو التاء، وهو مذهب جل الناس، إلا أنه يرى أن ذلك يوقع الشاعر في التزامها ما لا يلزم وهو تكرار" الدال"، كما أنه يرفض أن يكون الروي هو الدال.

ومن قضايا حروف القافية: التنوين النائب عن حرف الإطلاق[٥]:

يقول المعري:" وقوله "ضرتان[٦]" لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه كلها رديء: إن نوَّن فلم يأت تنوين حركة الاثنين، إلا أن يقع في القوافي[٧]، فينونها الذي ينون القافية كيف وقعت، فيقول[٨]:

---

[١]– الديوان ص ٦٦.

[٢]– عبث الوليد: ص ٣٩

[٣]– وعجزه: ولَمْ تَنْتَظِرْ بِي نَوَى قَدْ أَجَدَّتِ، الديوان ١/ ٣٦٩.

[٤]– عبث الوليد: ص ١٠٧، ١٠٩، ١١٠

[٥]– تنوين الترنم: هو ما يلحق القافية المطلقة بدلًا عن حرف الإطلاق، وهي القافية المتحركة التي تولدت من حركتها إحدى حروف المد واللين" التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ١/ ٦٧، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

[٦]– وذلك في قوله: يداه في الجود ضرتان عليه كلتاهما تغار.

[٧]– قال الزمخشري في أنواع التنوين:" والنائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم في نحو قول جرير:

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن" المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، ١/ ٤٥٥، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣، وينظر: شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب، ٥/ ١٥٤، دار الكتب العلمية– بيروت –لبنان، ط١، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م.

[٨]– وصدره: إذا التفتت نحوي تضوع ريحها ، والبيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: ١١٥، ضبطه وصححه: أ/ مصطفى عبد الشافي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠٤م – ١٤٢٥ه.

نسيم الصبا جاءت بريا القرنفلنْ

ونحو ذلك وهي لغة رديئة، وإن أمكن الكسرة حتى تصير ياء؛ فهو قبيح جدا إلا أنهم قد ادَّعَوا ذلك في مواضع مثل قول حسان[1]:

ولست بخير من أبيك وخالك ولست بخير من معاظلة الكلب[2]

وإن لم ينون ولم يلحق ياء؛ كان في الوزن اختلال لا يعرف الفحول مثله"[3]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يجيز وقوع تنوين الترنم في الشعر؛ ودلل على ذلك ببيت البحتري فعدم وقوعه يحدث اختلالا في الوزن لا يقع فيه الشعراء الفحول أمثاله، ووقوع تنوين الترنم في البيت جاء إما على لغة رديئة وإما على القبح إلا أن يكون في القافية فيقع دون مانع.

ومن قضايا حرف الروي:

يقول المعري" وقوله[4]:

مِنْ نِعْمَةِ الصَّانِعِ الَّذِي صَنَعَكْ صَاغَكَ لِلْمَكْرُمَاتِ وَابْتَدَعَكْ

هذه القطعة ينبغي أن تكون في حرف الكاف على مذهب جلة أهل العلم، وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أن الروي هنا هو العين، وليس ذلك مأخوذا به"[5]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يحدد حرف الروي وهو الكاف وهذا الاختيار هو مذهب جلة أهل العلم، ويشير إلى أن بعض المتأخرين ينسبون القصيدة إلى العين، وقد أثبتت القصيدة في الديوان في حرف العين، ويذكر أبو العلاء أن نسبة القصيدة إلى العين ليس مأخوذا به.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" ومن التي أولها[6]: **اللهُ جَارُكَ فِي انْطِلَاقِكْ**

ذكرت في " القاف"، ومذهب الجلة من أهل العلم أن تكون في "الكاف"."[7]

يختار أبو العلاء حرف الروي لهذه القصيدة وهو الكاف، رغم أنها ذكرت في القاف.

---

[1]- البيت لم يرد في ديوان حسان، وأنشده الجاحظ لحسان بن ثابت في الحيوان، للجاحظ، ٢/ ٣٥٥، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ، ونقله ابن رشيق عن الجاحظ في العمدة١/ ١٧٦ دون نسبة.

[2]- في الحيوان: ولست بخير من يزيد وخالد، وفي العمدة: ولست بخير من أبيك وخالكا.

[3]- عبث الوليد: ص ٢٢٩، ٢٣٠.

[4]- البيت في ديوانه: ٢/ ١٣٣٤، قصيدة رقم: ٥٣١، وقد رويت في قافية العين.

[5]- عبث الوليد: ص ٢٩٤، ٢٩٥.

[6]- في الديوان٣/ ١٤٩٩، قصيدة رقم" ٥٧٩.

[7]- عبث الوليد: ص ٣٤٢.

ومن قضايا الروي: وقوع ما يلحقه التنوين حرف روي في قوله[1]:

" رَدَّتْ عَلَيَّ أَحَادِيثُ الصِّبا حُرَقًا وَقَدْ تَقَدَّمَ عَصْرٌ دُونَهُ خَالِ

كان في النسخة "خالي" بالياء، وذلك على غير ما اصطلح الكتاب عليه؛ لأنهم يكتبون ما يلحقه التنوين بغير ياء، فأما كون القافية بالياء فيما يجب تنوينه في غير القافية، فهو عندهم أجود من التنوين، فإنشاد هذا البيت "خالي" بالياء خير من تنوينه، والياء حادثة للوصل، ليست الياء التي هي منقلبة من الواو في "الخالي" وإثبات الياء في الخط يَقْوَى على قول من قال في الوقف: هذا قاضي[2]، فأثبت الياء، وعلى ذلك قرأ ابن كثير[3] في الوقف: (ما لهم من دونه من والي) [4] وما كان مثله"[5]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يقول بأنه إذا وقع ما يلحقه التنوين قافية فإن تنوينه يحذف، ويكسر الحرف الأخير، وإن نشأ من إشباع الكسر ياء فهي ليست ياء الكلمة، واستشهد بقول النحاة: هذا قاضي، وبقراءة ابن كثير(ما لهم من دونه من والي).

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" ومن التي أولها[6]:

إسلم أَبا الْعَبَّاسِ وَابْـــــــــقَ وَلَا أَزَالَ اللهُ ظِلَّكْ

ذكر هذه القطعة في حرف اللام، وحقها أن تكون في حرف الكاف على مذهب الجلة من أهل العلم، وقد مر مثل هذا"[7]

وقد وردت هذه القصيدة في الديوان في روي اللام، غير أن أبا العلاء يقول أنها من روي الكاف، وهو مذهب الجلة من أهل العلم.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" هذه الأبيات التي أولها[8]:

أَبَا جَعْفَرٍ كَانَ تَجْمِيشُنَا غُلَامَكَ إِحْدَى الهَنَاتِ الرَّدِيَّهْ[9]

---

[1]- الديوان ١٧٢٠، قصيدة رقم:٦٦٩.

[2]- ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/ ٧، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد الأزهري، ٢/ ٦٢١، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

[3]- ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطي الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، ص٢٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: محمد علي الضباع، ٢/ ١٣٧، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]

٤- سورة الرعد ١١.

٥- عبث الوليد:ص ٣٩٧، ٣٩٨.

٦- في ديوانه ٣/ ١٥٧٤، قصيدة رقم ٦١٦، وقد وردت في قافية اللام.

[7]- عبث الوليد: ص ٤٥١.

[8]- في ديوانه٤/ ٢٤٠٧، قطعة رقم: ٩١٣، وقد ذكرت في قافية الهاء.

[9]- في الديوان: " الهنَات الدَنيّة".

قد أثبتت في الهاء، وإنما الصواب أن تكون في الياء"[١]

يحدد أبو العلاء روي هذه القصيدة بأنه الياء، وكان يجب أن تثبت فيه، غير أنها نسبت إلى الهاء.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" وذكرت الأبيات التي أولها[٢]:

تُكَلِّفُنِي رَدَّ مَاضِي الْأُمُورِ وَبَعْثَرَةَ الْأَعْظُمِ الْبَالِيَهْ

في حرف الهاء، ويجب أن تكون في حرف الياء"[٣]

وكذلك هنا يشير أبو العلاء إلى وجوب ذكر هذه القصيدة في روي الياء، رغم أنها ذكرت في الهاء.

ومن قضايا الروي:

يقول المعري:" القطعة المثبتة في حرف الياء التي أولها[٤]:

أَتَرَى هَيْثَمًا يُطِيقُ تَرَضِّي حَاجِبٍ جَامِعٍ لَنَا حَاجِبَيْهِ

يجب أن تثبت في حرف الهاء، وكذلك القطعة التي أولها[٥]:

سَرَى الْغَمَامُ وَغَادَتْنَا غَوَادِيهِ

يجب أن تثبت في حرف الهاء أيضًا"[٦]

وكذلك هنا يشير أبو العلاء إلى وجوب ذكر هاتين القصيدتين في روي الهاء، ويدل ذلك على دقة أبي العلاء في تحديد حرف الروي الذي تنسب إليه القصيدة.

---

[١]- عبث الوليد: ص ٥٢٧.

[٢]- في ديوانه٤/ ٢٤٢٧، قطعة رقم٩١٨، وقد ذكرت في قافية الهاء.

[٣]- عبث الوليد: ص ٥٢٧.

[٤]- في ديوانه ٤/ ٢٤٤٠، قصيدة رقم: ٩٢٣، وقد ذكرت في قافية الهاء.

[٥]- السابق ٤/ ٤٣٨، قصيدة رقم: ٩٢٣، وأولها:

سرى الغمام وغادتنا غواديه كأنه نائل بتنا نُرَجِّيهِ، وقد ذكرت في قافية الهاء.

[٦]- عبث الوليد: ص ٥٢٩.

المبحث الثالث: قضايا حركات القافية

ذكر أبو العلاء أن هناك من ذهب إلى إعراب كلمة "ذلك" في الضرورات، واستشهد بقول الشاعر[1]:

وإنَّما الهالكُ ثُمَّ التالكُ مُدقّعٌ ضَاقَتْ بِه المَسَالِك

كَيْفَ يَكُونُ النُّوكُ إلَّا ذَلِكُ

وقد وقعت كلمة" ذلك" قافية، ثم علّق بقوله:" وهذا لا يقبل ممن حكاه؛ إذ كان تسكين القافية لا مؤونة فيه ولا اضطرار"[2]

وهنا يؤسس المعري لقاعدة مهمة؛ فيقول بتسكين الحرف المتحرك إذ لم يكن في تسكينة ضرورة ولا مشقة، ويرفض تغيير حال الكلمة من البناء إلى الإعراب، فالإتيان بالكلمة معربة – وهي في الأصل مبنية – عيب لغوي[3] يجيزه العلماء في حال الاضطرار، إلا أن أبا العلاء لم يقبل الشاهد؛ وفضّل التسكين؛ لأن تسكين" ذلك" ليس فيه ضرورة ولا مؤونة، فكان التسكين أفضل من تغيير الأصل، وإخراج الكلمة من أصلها المبني إلى حالة الإعراب.

وقد ذكر هذا الشاهد ابن مالك؛ فقال:"وأشرت بقولي "وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف" إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز:

وإنما الهالك ثم التالكُ ذو حَيْرة ضاقت به المسالكُ

كيف يكون النوكُ إلا ذلكُ

أراد: ذلكم فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع"[4]

ونقل السيوطي عن ابن مالك قوله السابق فقال:" قال ابن مالك: وقد يستغنى عن الميم في الجمع بإشباع ضمة الكاف...، وقال أبو حيان[5]: لا دليل في البيت؛ لأنه يتزن بالإسكان، وإن صحت الرواية بالضمة؛ فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله[6]:

---

[1] – الرجز بلا نسبة في: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ١/ ٢٤٦، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م، وهمع الهوامع١/ ٣٠١، والدرر اللوامع ١/ ١٣١.

[2] – عبث الوليد: ص ١٠

[3] – فقد قسمت عيوب القافية إلى عيوب موسيقية؛ كالإجازة، والإكفاء، والإصراف، والإقواء، والسناد، والتحريد، والتنافر، وعيوب لغوية؛ كالإيطاء، والتضمين، والقلق، وكذلك العيوب المعنوية التي تؤثر في معنى من معاني الشعر، ومن الممكن وضعها مع العيوب اللغوية. انظر: القافية في العروض والأدب، الدكتور: حسين نصار، من ص ٨٥: ١٢١، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢١ه– ٢٠٠١م.

[4] – شرح التسهيل١/ ٢٤٦.

[5] – ينظر: الدرر اللوامع١/ ١٣٢

[6] – البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حنين التميمي الحنظلي في الدرر ١/ ١٣١؛ وشرح شواهد المغني، للسيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، ص ٤٩٧، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م؛ وبلا نسبة في: الكتاب٣/ ٣٩، ٩٢، والأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ٣/ ٤٧١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، والمقتضب، للمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، ٢/ ٢٤، الناشر: عالم الكتب – بيروت، وشرح التسهيل٤/ ٤٦، وشرح المفصل٤/ ٢٨٤، ٧/ ٥٥؛ ؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٥ ، وهو من شواهد نصب المضارع" أستريحا" بعد الفاء، في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ معنى النَّفْيِ أصلا. ينظر: الأصول ٣/ ٤٧١، والخزانة٨/ ٥٢٢.

سأتركُ منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحا

فلا حجة فيه"[1].

ومما سبق يتضح أن أبا حيان وابن مالك والسيوطي يقولون بأن الأصل" ذلكـم"، فحذفت الميم، وعوض عنها بالواو الناشئة عن إشباع ضمة الكاف، في حين أن أبا حيان يذهب مذهب أبي العلاء المعري بأن ليس ثمة شاهد في البيت؛ لأنه يتزن بالتسكين، وافترض أنه لو صحت الرواية بضم الكاف؛ فهو من ضرورات تغيير الحركة لأجل القافية.

وعلق أبو العلاء بقوله:" ولو صح أن كاف "ذلك" ترفع؛ لجاز أن تخفض كاف "تلك" في بيت[2] أبي عبادة"[3]، وهنا يتهكم أبو العلاء على من ذهب إلى إجازة إعراب" ذلك" فقال إن ذلك سيسمح بجر كاف" تلك" في قول البحتري: وأطال في تلك الرسوم بكائي. مشيرا إلى أنه لو جاز وقوع ذلك في القافية لجاز في غيرها من أجزاء البيت الشعري.

ومن قضايا حركات القافية: الإشباع" حركة الدخيل":

يقول المعري:" ومن روى "نواكُلا[4]" فهو أشبه بمذهب أبي عبادة؛ لأنه قد جاء بما بعد هذه الألف مضموما في القصائد التي يكسر فيها، وذلك عندهم ليس بعيب، وقد كثر في أشعار المتقدمين"[5]

يُستنتج مما سبق أن أبا العلاء يجيز تنقل حركة الدخيل التي تسمى إشباعا[6] بين الضمة والكسرة[7]، وأن ذلك لا يعد عيبا في القافية؛ لكثرته في أشعار المتقدمين وهو أيضا مذهب البحتري في شعره.

١- الهمع ١/ ٣٠١، ٣٠٢، وزاد في الدرر بقوله:" ولا دليل في هذا على ما ادعاه المصنف، بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل القافية؛ لأن القوافي قبله مرفوعة؛ فاحتاج إلى تغيير حركة الكاف التي هي الفتحة إلى الضمة" الدرر ١/ ١٣١

٢- البيت هو :قَصَرَ الْفِرَاقُ عَنِ السُّلُوِّ عَزِيمَتِي... وأَطَالَ فِي تِلْكَ الرُّسُومِ بُكَائِي. ديوان البحتري، ص٥.

٣- عبث الوليد: ص ١٠، ١١

٤- وذلك في قوله: فداؤك أقوام إذا الحق نابهم تفادوا من المجد المطل نَواكِلا.

٥- عبث الوليد: ص ٣٥٥، ٣٥٦.

٦- سناد الإشباع هو تغيير حركة الدخيل، فالضمة مع الكسرة غير معيب، والفتحة مع واحدة منهما معيب" الكافي في العروض والقوافي ١٦٥.

٧- وقيل:" واختلافها – أي اختلاف حركة الدخيل– قبيح، وسمي بذلك؛ لأنه ليس قبل الروي حرف مسمى إلا ساكنا، يعني التأسيس والردف، فلما جاء الدخيل متحركا مخالفا للتأسيس والردف صارت الحركة فيه كالإشباع له؛ وذلك لزيادة المتحرك على الساكن لاعتماده بالحركة وتمكينه بها. السابق ص ١٥٨.

المبحث الرابع: قضايا عيوب القافية

" الإيطاء"[1]:

يقول المعري:" ومن التي أولها[2]:

هَلْ لِلنَّدَى عَدْلٌ فَيَعْدُوَ مُنْصِفًا مِنْ فِعْلِ إِسْمَاعِيلِهِ بْنِ شِهَابِهِ

أَزْرَى بِهِ مِنْ غَدْرِهِ بِصَدِيقِهِ وَعُقُوقِهِ لِأَخِيهِ مَا أَزْرَى بِهِ

وقال:

يَقْظَانَ يَنْتَخِبُ الْكَلَامَ كَأَنَّهُ جَيْشٌ لَدَيْهِ يُرِيدُ أَنْ يَلْقَى بِهِ

ردد (به) مرتين، ولو ترك ذلك لكان أحسن، وكان بعض من سلف من أهل العلم يرى أن هذا ليس بإيطاء؛ لأنه يعتقد أن "أزرى" مع (به) كالشيء الواحد، وكذلك هي مع "يلقى"، وليس هذا القول بمرضي وإن كانوا قد ذكروه، وعليه حملوا قول الراجز[3]:

أَهَدَمُوا دَارَكَ لَا أَبَا لَكَا وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَا

وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا

وكذلك مذهب هؤلاء في جميع المضمرات المتصلات بحروف الخفض، مثل: لي وبي وله وبه، ومثل ذلك"[4]

وهذه القضية مختلف فيها؛ فذهب الخليل إلى أن كل كلمة وقعت موقع القافية وأعيد لفظها في قافية بيت آخر وكانت العوامل تقع عليها اتفق معناها أو اختلف فهو إيطاء، نحو: ثغر تريد الفم وثغر تريد الحرب، ونحو: كلب تريد القبيلة وكلب تريد النابح، وما أشبه ذلك...، وإذا كان الاسم ينصرف إلى فعل نحو: ذهب تريد التبر مع ذهب تريد الذهاب فلا يجعله إيطاء؛ لأن العوامل لا تقع عليهما، وروى عنه الأخفش سعيد بن مسعدة أنه يجري" الرجل" إذا كان اسما علما و" الرجل" إذا كان من الرجولية مجرى " ذهب" من " التبر" و" ذهب" من الذهاب، فلا يجعله إيطاء، وهذا هو الصحيح، وأما غير الخليل كمؤرج والأخفش والنضر بن شميل والجرمي وغيرهم فإنهم يقولون: إذا اختلف المعنى واتفق اللفظ فليس بإيطاء، وإن وقعت عليهما العوامل فإيطاء...، وإذا قرب الإيطاء كان أقبح، وإذا تباعد كان أحسن"[5]

---

[1]- والإيطاء: أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد، كالرجل ورجل، فإن كان بمعنيين لم يكن إيطاء، نحو: رجل نكرة والرجل معرفة، وذهب بمعنى الفعل وذهب بمعنى الجوهر" الكافي في العروض والقوافي ١٦٢.

[2]- الديوان ص ٨٨.

[3]- الرجز في: الكتاب ٣٥١/١، والمخصص ٢٢٦/٣، ٢٣٣، وهمع الهوامع ٥٢٤/١.

[4]- عبث الوليد: ص ٥٥، ٥٦

[5]- الكافي في العروض والقوافي١٦٢، ١٦٣.

ومن قول أبي العلاء السابق يستنتج البحث أنه يقول بالإيطاء بين" أزرى بـــه" و" يلقى به"؛ لأنه يرى أن" أزرى به" كلمتان، وليستا كلمة واحدة كما يرى غيره؛ فهو يـــرى أن وقوع الضمير بعد حرف الجر يعد كلمة منفصلة عما تعلقت به، وعليه فإن الإيطـــاء من عيوب القافية التي قال بها العروضيون ولكنهم اختلفوا في طريقـــة وقوعهـــا، وفـــي المسألة هذه كان المحدد لوقوع الإيطاء من عدمه هـــو اعتقـــادهم أن "أزرى" مـــع (بـــه) كالشيء الواحد، وكذلك هي مع "يلقى"، وهو مذهبهم في جميع المـــضمرات المتـــصلات بحروف الجر، مثل: لي وبي وله وبه، ومثل ذلك؛ وبالتالي فلا إيطاء فيه، بينمـــا يقـــول المعري بالإيطاء؛ لأنه يرى مثل" أزرى به" و" يلقى به" كلمتين وليستا كلمة واحدة.

ومن عيوب القافية: السناد[1]

يقول المعري:" ومن التي أولها[2]: **عَهْدِي بِرَبْعِكَ مَأْنُوسًا مَلَاعِبُهُ**

يُرَنِّقُ النِّسْرُ فِي جَوِّ السَّمَاءِ وَقَدْ أَوْمَا إِلَيْهِ شُعَاعُ السَّيْفِ يَادُبُهُ

أصل " يَادُبُ" الهمز؛ لأنه من أدب، إذا دعا إلى الطعام، ولا يجـــوز همـــزه فـــي هـــذا الموضع؛ لأنه يصير عيبا، كما لا يجوز ترك الهمز في قول الفرزدق[3]:

وَلَجَّ بِكَ الهُجْرَانُ حَتَّى كَأَنَّمَا تَرَى الْمَوْتَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي كُنْتَ تَأْلَفُ

ومن همز في بيت أبي عبادة، أو ترك الهمز في بيت الفرزدق، فقد جعل فـــي القـــصيدة ضربا من السناد[4]"[5]

مما سبق يستنتج البحث أن أبا العلاء يجيز قلب الهمزة إلى ألـــف فـــي كلمـــة" يادبه"؛ لكي يتجنب وقوع السناد؛ فإن الأصل في" يادب" هو" يأدب" بـــالهمز؛ لأنـــه مـــن أدب، وقد ترك الهمز من أجل تجنب سناد التأسيس، فسناد التأسيس عند أبي العلاء هـــو أن يأتي بيت مؤسس وآخر غير مؤسس. وضرب المعري مثلا على وقوع السناد بـــشعر الفرزدق بقوله:" تألف" فلو قلب الهمز ألفا لوقع التأسيس، وقـــد ذكـــر هـــذا البيـــت فـــي

---

[1]- والسناد على خمسة أضرب: الأول: سناد التأسيس، وهو أن يجيء بيت مؤسسا وبيت غير مؤسس...، والثاني: سناد الحذو وهو الحركة التي تكون قبل الردف، فإن كانت ضمة مع كسرة لم يكن عيبا...، وإن جاءت الفتحة مع الضمة أو الكسرة فذلك سناد...، والثالث سناد التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الروي المقيد فتحة مع ضمة أو كسرة، فإن كانت الضمة مع الكسرة لم يكن سنادا، وإن جاءت الفتحة مع إحداهما فهو سناد عند الخليل، وكان سعيد بن مسعدة لا يراه سنادا لكثرته في أشعار العرب...، والرابع: سناد الإشباع وهو تغيير حركة الدخيل، فالضمة مع الكسرة غير معيب، والفتحة مع واحدة منهما معيب...، والخامس: سناد الردف، وهو أن يجيء بيت مردوفا وبيت غير مردوف...، ومنهم من يجعل كل عيب في القافية سنادا" الكافي في العروض والقوافي ١٦٤، ١٦٥.

[2]- الديوان ص ٢٢٥.

[3]- البيت من الطويل، للفرزدق في جمهرة أشعار العرب، لأبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، ١/ ٦٩٤، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، وليس في ديوانه، وبلا نسبه في إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، دراسة وتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني، ٢/ ٧٨٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٥ه – ١٩٨٧م.

[4]- وأصل السناد من قولك: أسندت الشيء إلى الشيء إذا حملته عليه وأضفته، أو من قولهم: خرج بنو فلان متساندين؛ أي: خرجوا على رايات شتى، فهم مختلفون غير متفقين، فكذلك القصيدة اختلفت ولم تتألف بحسب جاري العادة في انتظام القوافي واستمرارها، وكأن هذا أظهر من الأول" الكافي في العروض والقوافي ١٦٥.

[5]- عبث الوليد: ص ٦٩

مقطوعة غير مؤسسة تنتهي بكلمات" تعرف – تألف – يتلطف – مطرف – يرشف – يتصرف...).

ومن عيوب القافية: الإكثار من السناد:

يقول المعري:" ومن التي أولها[1]:

مِنْ رِقْبَةٍ أَدَعُ الزِّيَارَةَ عَامِدا

هذه من جيد كلام أبي عبادة، إلا أنه أكثر فيها من السناد، كقوله:" ولَا عِدَى"، وهذا أسهل من قوله:"وَمَا هَدَى"؛ لأن عين"عِدَى" مكسورة، ومثل"مَا هَدَى" قوله:" أَبْعَدَهَا مَدَى"، و"يَأْفَدَا" و"لِلْأَعْلَى يَدَا"، و"أَوْحَاهَا رَدَى" و"حِيْنَ تَسَانَدَا" و"تَارِكُها سُدَى"[2]

وصف المعري قصيدة البحتري هذه بأنها من جيد شعره، إلا أنه يستنكر وقوع السناد فيها، والسناد[3] على خمسة أضرب أشار إليها البحث من قبل، وهو عيب يقع في حروف القافية وحركاتها.

ومن عيوب القافية: سناد الردف[4]، في قوله[5]:

" ذَاكَ فَضْلُ أُوتِيتَهُ كُنْتَ مِنْ بَيْـــ ـــنِ البَرَايَا بِهِ أَحَقَّ وَأَوْلَى

قوله "أولى" فيه سناد، وهو عيب عند المتقدمين، وحسنه في هذا الموضع أن ما قبل الواو مفتوح، وأن آخر "أولى" من نفس الكلمة، وليس هو للوصل"[6]

" قال ابن جني: هذه قافية فيها فساد؛ وذلك أن الواو في أولى ردفٌ؛ لأنها ساكنة قبل حرف الرويّ، وليس في هذه القصيدة قافية مردفة غير هذه، وهذا عيبٌ عندهم إلا أنه جاء في الشعر القديم"[7]

وقد دافع أبو العلاء عن سناد الردف في قول البحتري هذا؛ لأن ما قبل الواو مفتوح، وأن آخر" أولى" من نفس الكلمة، وليس هو للوصل.

---

[1]- وعجزه: وأصد عنك وعن ديارك حائدا، الديوان٢/ ٨٢١، قصيدة رقم" ٣٢٨".

[2]- عبث الوليد: ص ١٨٦

[3]- ينظر: الكافي في العروض والقوافي ١٦٤، ١٦٥.

[4]- وهو أن يجيء بيت مردوفًا وبيت غير مردوف" الكافي في العروض والقوافي ١٦٥.

[5]- الديوان ص ١٦٥٨.

[6]- عبث الوليد: ص ٣٧٣.

[7]- شرح الواحدي لديوان المتنبي، ضبطه وشرحه وقدم له وعلق عليه وخرج شواهده: د/ ياسين الأيوبي، د/ قصي الحسين، ١/ ٣٦١، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

أنواع السناد عند أبي العلاء المعري:

" والسناد خمسة أضرب[١]:

سناد التأسيس[٢] مثل قول العجاج[٣]: **مُكَرَّمٍ لِلْأَنْبِيَاءِ خَاتَمِ**

في قصيدة أولها: **يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي**

وسناد الردف[٤] وهذا الذي جاء به أبو عبادة منه، وسناد الحذو[٥] مثل قول عبيد[٦]:

فَإِنْ يَكُ فَاتَنِي وَمَضَى شَبَابِي وَأَضْحَى عَارِضِي مِثْلَ اللُّجَيْنِ[٧]

فَقَدْ أَلِجُ الْخِبَاءَ عَلَى عَذَارَى كَأَنَّ عُيونَهُنَّ عُيونُ عِينِ[٨]

وسناد الإشباع[٩]: كقول العبسي[١٠]:" الحديد المظاهر" في قصيدة قوافيها: تُمَاضِرُ وأُبَادِرُ ونحو ذلك، وسناد التوجيه[١١]: وهو أن يكون الشعر مقيدا ويجيء ما قبل الروي مفتوحا مع مضموم أو مكسور، كقول امرئ القيس:

افر وفر وصبر[١٢] ونحو ذلك"[١٣]

---

[١]- ينظر: الإرشاد الشافي: ١٠٨، ١٠٩، والكافي في علم القوافي١١١، ١١٢، والعمدة١/ ١٦٧، ١٦٩.

[٢]- وهو أن يجيء بيت مؤسسا، وبيت غير مؤسس" الكافي في العروض والقوافي ١٦٤.

[٣]- البيت في ديوانه١/ ٤٦٢، ومنهم من رواه" العالم" وجعله من المآخذ على العجاج؛ لما فيه من تأسيس يخالف سائر أبيات القصيدة، كما في طبقات ابن سلام ٦٤، وجمهرة اللغة٢/ ٢٢٦، والعمدة١/ ١٦٩، والإرشاد الشافي١٠٨، وكتاب القوافي٦٠، والكافي١١٢، ومنهم من رواه "العألم" بالهمز، ونص على أن لغة العجاج التميمية" العألم" و "الخأتم" و "البأز" وإذا همز لم يكن تأسيسا، ينظر: سر صناعة الإعراب ١٠١، والعمدة١/ ١٦٩، والمفصل٣٦١، وشرح المفصل٢/ ١٣٦٠، واللسان(علم)..

[٤]- وهو أن يجيء بيت مردوفا وبيت غير مردوف" الكافي في العروض والقوافي ١٦٥.

[٥]- وهو الحركة التي تكون قبل الردف؛ فإن كانت ضمة مع كسرة لم يكن عيبا...، وإن جاءت الفتحة مع الضمة أو الكسرة فذلك سناد" الكافي في العروض والقوافي ١٦٤.

[٦]- البيتان في ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف أحمد عدرة، ١٢٣، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٤ه- ١٩٩٤م، والبيت الثاني مع بيت آخر في الإرشاد الشافي ١٠٩.

[٧]- روايته في الديوان:

فإن يك فانتني أسفا شبابي وأمسى الرأس مني كاللجين

واللجين: زبد أفواه الإبل، شبه به بياض شعره، وبهذه الرواية لا سناد في البيت، وذكر المحقق أن البيت يروى أيضا: اللُجين، بالضم، وعليه رواية أبي العلاء وهي موضع الاستشهاد.

[٨]- في الديوان:" على العذارى" وفي الإرشاد" على جوارٍ"..

[٩]- وهو تغيير حركة الدخيل، فالضمة مع الكسرة غير معيب، والفتحة مع واحدة منهما معيب" الكافي في العروض والقوافي ١٦٥.

[١٠]- ورقاء بن زهير، وأنشد له المرزباني شاهدا لسناد الإشباع حوله:

رأيتُ زُهَيْرًا تَحْتَ كَلْكَلِ خَالِدٍ فَأَقْبَلْتُ أَسْعَى كَالْمَجْوُلِ أُبَادِرُ

فَشُلَّتْ يَمِينِي يَوْمَ أَضْرِبُ خَالِدًا وَيَمْنَعُهُ مِنِّي الْحَدِيدُ الْمُظَاهِرُ

انظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، ص ٢٣، والكافي١١٢.

[١١]- وهو أن يكون قبل حرف الروي المقيد فتحة مع ضمة أو كسرة، فإن كانت الضمة مع الكسرة لم يكن سنادًا، وإن جاءت الفتحة مع إحداهما فهو سناد عند الخليل، وكان سعيد بن مسعدة لا يراه سنادا لكثرته في أشعار العرب" الكافي في العروض والقوافي ١٦٤.

[١٢]- في قوله:

لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر

تميم بن مر وأشياعها وكندة حولي جميعا صبر

إذا ركبوا الخيل واستلأموا تحرقت الأرض واليوم قر

ديوانه: ٧٧، وأنشدها ابن رشيق شاهدا لسناد التوجيه في العمدة١/ ١٦٩، وأنشد ابن السراج بيتين آخرين من هذه القصيدة للغرض نفسه في الكافي: ١١٣.

[١٣]- عبث الوليد: ص٣٨٢، ٣٨٣.

ومن عيوب القافية: التأسيس وسناد الإشباع:

يقول المعري:" ومن التي أولها[1]: **أُرَجِّمُ فِي لَيْلَى الظُّنُونَ**

لَقَدْ وَفَّقَ اللهُ الْمُوَفَّقَ لِلَّذِي أَتَاهُ وَأَعْطَى الشَّامَ مَنْ كَانَ يَامُلُهْ

أصل " يامُلُهُ" الهمز، ولا يجوز همزه في هذا الموضع، وضمه الميم مع الكسر الذي قبله وبعده في القوافي مكروه بعض الكراهة[2]، وهو أكثر من الفتح"[3]

مما سبق يستنتج البحث أن ترك الهمز هنا واجب للحفاظ على التأسيس، رغم أصالة الهمز، كما أن سناد الإشباع وهو تغير حركة الدخيل بين الكسر والضم وإن كان مكروها فهو مقبول أكثر من الكسر والفتح.

[1] – من ديوانه٣/ ١٦٨٤، قصيدة رقم: ٦٥٩.

[2] – وهو سناد الإشباع.

[3] – عبث الوليد: ص ٣٨٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على سيّد النبيّين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد تنوعت علوم العربية؛ زادتها ثراء واتساعًا، منها علم القافية، ولعلّ أهمَّ النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة ما يلي:

١- أظهرت الدراسة شيئا جديدا اعتمده أبو العلاء المعري في تحديد حرف الروي الذي تنسب إليه القصيدة، فقد جرت العادة على تحديد حرف الروي بناء على نوع الحرف وموقعه في حروف القافية، ولزومه في القصيدة كلها، إلا أن أبا العلاء المعري اعتمد على شيء جديد في تحديد حرف الروي ألا وهو الإيقاع والموسيقى المتولدة عن التصريع؛ فقد أشار أبو العلاء المعري إلى جواز وقوع التصريع في قول البحتري: عزمي الوفاء لمن وفا*** والعذر ليس به جفا، والتصريع يشيع في شعر المتقدمين؛ لأنه شرط من شروط المطلع الجيد عندهم"[١]، وذهب إلى أن هذا التصريع يؤثر في تحديد حرف الروي؛ فلو حصل التصريع كان الروي هو الألف أو يكون الفاء رويا والألف وصلا، أو الروي الألف، وإن لم يحصل التصريع كان الروي هو الهمزة، وقد نسب هذا البيت مع بيت آخر في روي الألف في الديوان؛ وبذلك يكون للتصريع أثر في تحديد حرف الروي؛ وبالتالي تحديد موضع القصيدة في الديوان.

٢- أوضحتِ الدِّراسة أن أبا العلاء يختار الحفاظ على حركة حرف الروي في القصيدة؛ ليحافظ على وحدة البناء الموسيقي والإيقاعي، حتى وإن كان هذا الحفاظ يؤدي إلى تكرار المعنى وعدم إضافة معانٍ جديدة، ويقدم الحفاظ على حركة حرف الروي على تغييره وإن كان مع التغيير إضافة جديدة للمعنى، ففي قول البحتري: [٢]: فَأَنْتَ الْمَجْدُ مَقْسُومٌ مُشَاعُ

يقول المعري:" جعل مقسوما مشاعا بدلا من المجد، والكلام قد تم بقوله: فأنت المجد، ولولا أن القافية مرفوعة لكان نصب" مقسومٌ" أجود"[٣]

٣- أظهرت الدراسة موقف أبي العلاء من مسألة" الإضافة إلى القافية"؛ فقد رآه رديئا لا يجوز عند البصريين، وإن أجازه بعض الناس، وقدم أبو العلاء حلًّا للتخلص من

---

[١] - النص الشعري القديم وجماليات القراءة، أ.د/ محمود عبدالمعطي، ٢٣٤، ٢٣٥.

[٢] - البيت في الديوان: تَعُمُّ تَفَضُّلًا وتَبِينُ فَضْلًا وَأَنْتَ الْمَجْدُ مَقْسُومٌ مُشَاعُ، ص ١٢٤٦، قصيدة رقم: ٥٠٠.

[٣] - عبث الوليد: ص ٢٧٤.

الإضافة إلى القافية وهو أن ينصب المضاف إليه على التمييز وتظل نون المضاف محذوفة، وحذف نون المثنى دون إضافته سائغ ومشهور، وذلك في قول البحتري:

أَزَالَ عَنْكَ الْمِائَتَيْ صَفْعَهْ

بل واستشهد المعري بشاهد آخر يعضد به مذهبه وهو بيت تأبط شرا:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمَنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

٤- كشفت الدِّراسة عن منهج أبي العلاء المعري في وضع قواعد علم القافية، وأظهرت مدى دقته في تحديد حروفها وحركاتها وعيوبها؛ فقد قال – مثلا – في قوله:" شاوك" أن الكاف روي، والألف تأسيس، والواو دخيل، ولم يقل بأن تكون الهمزة رويا؛ بقلب الواو همزة، وهو بذلك يقول بقول الخليل، إلا أنه يأبى أن يكون مجرد تابع لرأي من سبقه دون أن يقدم حجة توضح مذهبه؛ فقد اعتمد على علم الصرف الذي يمنع أن تقلب واو" شاوك" همزة، كما امتنع أن تقلب همزة" سماء وعطاء" واوًا.

٥- أكَّدت الدِّراسة على تصنيف أبي العلاء المعري واحدا من علماء القافية؛ لدقته المتناهية في تحديد حروف القافية وحركاتها، ودقته في تحديد حرف الروي الذي تنسب إليه القصيدة.

٦- رصدت الدِّراسة موقف أبي العلاء المعري من وقوع الإيطاء في الضمير المجرور بحرف الجر؛ فقد ذهب أبو العلاء المعري إلى أن الإيطاء عيب من عيوب القافية، ولو أن البحتري تركه لكان أحسن، وبينما اعتبر آخرون أن الإيطاء الواقع في الضمير المجرور بحرف الجر ليس إيطاءً ولا يعد عيبا؛ لاعتقادهم أن الضمير المجرور وما تعلق به كلمةٌ واحدة، فقد اعتبر المعري ذلك إيطاء، فكان تعيين حدود الكلمة هو المرجح في الاختيار.

٧- وضحت الدراسة موقف المعري من عيوب القافية؛ فهو يرى أن السناد عيب يقع في القافية، وأنه يجب على الشاعر تجنب وقوع السناد، ولا يرى المعري غضاضة في لجوء الشاعر إلى الإعلال بالقلب من أجل تجنب السناد، كذلك منع المعري وقوع التأسيس بقلب الهمزة ألفًا إذا كان الباقي من أبيات القصيدة غير مؤسسة؛ وذلك لتجنب وقوع السناد أيضا.

٨- كشفت الدراسة عن تأسيس المعري لقاعدة موسيقية مهمة هي الحفاظ على درجة إيقاع القصيدة؛ فمتى أتاحت القصيدة للمنشد أن يتنقل بين تفخيم حروف القافية أو إمالتها فعليه أن يختار التفخيم أو الإمالة – واحدا فقط – حسب الغالب منهما في

سائر قافية الأبيات؛ ليحافظ على التجانس الإيقاعي للقصيدة، ويعطي القصيدة توازنا إيقاعيا في كل أبياتها، ويعد ذلك النهج إضافة جديدة أضافها المعري لصور الموسيقى الخارجية للقصيدة العربية.

٩- أثبتت الدراسة مدى تقدير أبي العلاء المعري لشعر البحتري، وهذا لم يمنعه من انتقاده وإظهار الخلل فيه من كسر في الوزن أو عيب في القافية؛ فها هو يصف إحدى قصائد البحتري التي أولها: مِنْ رِقْبَةٍ أَدَعُ الزِّيَارَةَ عَامِدا، بأنها من جيد شعره، إلا أنه بعقلية الناقد المنصف يستنكر كثرة وقوع السناد فيها..

١٠- أكدت الدراسة على أن القافية هي الجزء الأكثر مرونة في أجزاء البيت الشعري، فهي الأكثر قدرة على التغيير؛ فما يجوز فيها قد يجوز بضعف أو لا يجوز في بقية البيت؛ فالوقف بالسكون في القافية؛ للحفاظ على حركة حرف الروي أولى من الوقف به في غيرها؛ لذلك قدَّم المعري بيت أوس على بيت البحتري.

يُوصِي البحثُ الباحثين بإجراء دراسات تطبيقيّة على كتب التراث؛ لتصفيتها وترتيبها والاستفادة القصوى منها في فهم هذا الميراث الضخم؛ للوصول إلى نتائج أكثر دقةً؛ وذلك لتنقية علوم اللغة وضبطها وإزالة إشكالياتها وتعقيدها.

هذا وما كان من توفيق فمِنَ الله – سبحانه وتعالى– وحدَهُ، وما كان من إخفاقٍ أو تقصيرٍ فمِنّي ومِنَ الشّيطان، وحسبي أنّي اجتهدتُ ما استطعت.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطي الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧ه.

٢- الإرشاد الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي، لمحمد الدمنهوري، مكتبة المتنبي، ٢٠٠٧م.

٣- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٤- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م.

٦- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، دراسة وتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠ه – ١٩٨٧م.

٧- التسهيل في علمي الخليل، دكتور: أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.

٨- التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

٩- الجامع لفنون اللغة العربية والعروض، عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

١٠-جمهرة أشعار العرب، لأبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١-الحيوان، للجاحظ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ه.

١٢-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

١٣-الخصائص، لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

١٤-درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨ه.

١٥-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٩م.

١٦-ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: أ/ مصطفى عبد الشافي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠٤م – ١٤٢٥ه.

١٧-ديوان البحتري، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف – بمصر، الطبعة الثالثة.

١٨-ديوان تأبط شرا، اعتنى به:عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م.

١٩-ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة العربية الثانية، ٢٠٠٠م.

٢٠-ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٤ه-١٩٩٤م.

٢١-ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: المكتب الإسلامي.

٢٢-ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٤ – ١٤٢٥ه.

٢٣-ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، الناشر: دار الجيل – بيروت.

٢٤-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٢٥-شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين بدكنقوز، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ه – ١٩٥٩م.

٢٦-شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ١/ ٢٤٦، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م

٢٧-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٨-شرح شواهد المغني، للسيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.

٢٩-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

٣٠-شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م.

٣١-شرح الواحدي لديوان المتنبي، ضبطه وشرحه وقدم له وعلق عليه وخرج شواهده: د/ ياسين الأيوبي، د/ قصي الحسين، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ه – ١٩٩٩م.

٣٢-الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي، لإسماعيل بن أبي بكر المقرئ، تحقيق: عبدالله إبراهيم الأنصاري، مكتبة الإرشاد- صنعاء، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م.

٣٣-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٤-عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد عبيد البحتري، تحقيق: ناديا علي الدولة، تحقيق الكتاب جزء من رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة القاهرة، ونوقشت سنة ١٩٧٦.

٣٥-العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١ه – ١٩٨١م.

٣٦-عيون الأخبار، لابن قتيبة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨ هـ

٣٧-القافية في العروض والأدب، الدكتور: حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠١م.

٣٨-الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣٩-كتاب الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٤م- ١٤١٥ه.

٤٠-القسطاس في علم العروض، للزمخشري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة المعارف بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية المجددة، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
٤١-مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٢-المقتضب، للمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت
٤٣-لسان العرب، لجمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ه.
٤٤-المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٥-المخصص، لابن سيده، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٤٦-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
٤٧-المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
٤٨-النص الشعري القديم وجماليات القراءة، أ.د/ محمود علي عبدالمعطي، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ه - ٢٠١٥م.
٤٩-النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: محمد علي الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
٥٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.